الحراك الشعبي في الجزائر والموجة الجديدة للإنتقال الديمقراطي : تحديات الصراع الثنائي

The popular harak in algeria and the new wave of democratic transition: challenges of the bilateral conflict

مرزود حسين [1]،

[1] كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 3 ، جامعة الجزائر3، (الجزائر)، hocine182007@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2021/03/13 تاريخ القبول:2022/10/16 تاريخ النشر: ديسمبر/2022

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية تحليل مسألة الانتقال الديمقراطي في الجزائر بعد انطلاق موجة الحراك الشعبي في 22 فبراير من عام 2019، المطالِبة بالتغيير الجذري للنظام السياسي وبناء دولة الحق والقانون ، والتي تتحدد في الصراع بين تيارين متناقضين : التيار المحافظ المتخندق والمقاوم للتغيير ، والتيار التغييري الإصلاحي الذي يطمح إلى التغيير الجذري.

وتهدف الورقة البحثية إلى محاولة فهم الموجة الجديدة للتغيير وتفسير مخرجاتها في خضم الظروف المحيطة الداخلية والخارجية ، بالإضافة إلى محاولة فهم التعارض بين الفواعل الأساسية ، مع دراسة إمكانات وفرص اكتمال التوافق على الموجة الجديدة للانتقال الديمقراطي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجزائر . الانتقال الديمقراطي . الحراك الشعبي . الموجة الجديدة للديمقراطية.

Abstract :

The Article attempts to analyze the issue of democratic transition in Algeria after the start of the popular Harak on February 22, 2019 calling for a radical change of the political system and building a state of truth and law. Which is determined in the struggle between two opposing currents, the retrenched conservative current that resists change, and the reformist change current that aspires to radical change.

The article aims to try to understand the new wave of change and to explain its outcomes in the midst of the surrounding internal and external circumstances and in light of the conflict between the main actors and to study the possibilities and opportunities for completion and consensus on the new wave of democratic transition in Algeria.

Key words: Algeria - Democratic Transition - Popular Harak - New Wave of Democracy.

المؤلف المرسل: مرزود حسين ، الإيميل المهني hocine182007@hotmail.fr

مقدمة:

إن عملية التحول والانتقال الديمقراطَيْن هي عبارة عن مسارات مختلفة لعملية تغيير الأنظمة السياسية غير الديمقراطية، أو شبه الديمقراطية، أو الشمولية، أو التسلطية، إلى أنظمة ديمقراطية تضمن هامشاً للحرية والتداول على السلطة والتمثيل، ويمكن أن تكون بطرق متعددة، نتيجة لتضافر عدة عوامل سوسيو. اقتصادية داخلية وخارجية، تساهم في العملية الانتقالية.

ولقد شهد العالم عدة تجارب تاريخية للانتقال والتحول الديمقراطَيْنوهو ما يُعَبَّر عنه بـ" الموجات الديمقراطية " (Democratic Waves)؛ وتُعد الجزائر من الدول التي شهدت موجة جديدة للانتقال الديمقراطي (موجة الحراك الشعبي) تمثلت في حركة 22 فبراير من عام 2019،المطالِبة بالتغيير الجذري للنظام السياسي. هاته الموجة - وكغيرها من الموجات- قد تنجح وتتعمق وتترسخ ، كما حدث في تجارب عدة دول، وقد تفشل أو تتعثر أو تتراجع ، كما حدث كذلك في تجارب دول أخرى، نتيجةً لعدة عوامل، وهذا ما جعل منها إحدى القضايا التي تتصدر الاهتمام والتتبع والدراسة من قبل العديد من المهتمين والدارسين، الذين يجتهدون لتفسير تلك التحولات ومخرجاتها.

ومن هذا المنطلق، تكمن أهمية دراسة موضوع مسار الموجة الجديدة للديمقراطية في الجزائر، والمطالِبة بالتغيير الجذري للنظام السياسي، والتي لا تخلو من الصعوبات، أهمها الصراع بين فَاعِلَيْنِ رئيسَيْنِ هما الحراك الشعبي من جهة، والتيار المحافظ المتخندق في دواليب السلطة الحاكمة من جهة ثانية، وما لذلك من تأثير على إمكانية نجاح هذه الموجة واكتمالها أو العكس.

ونظراً لأهمية الموضوع، فإن هذه الورقة تهدف إلى تتبع مسار الموجة الديمقراطية الجديدة الصاعدة (New Emergent Democratic Wave)المطالِبة بالتغيير، وضرورة وضع ضوابط جديدة تمكّن من إشراك الشعب الجزائري في صنع القرار السياسي بعد انطلاق موجة الحراك الشعبي. ففي حالة النجاح وتجاوز الصعوبات، يمكن أن تصبح هذه الموجة أنموذجاً للمحاكاة،فضلاً عن احتمالية امتداد العدوى والانتشار داخل دول أخرى. أما في حالة التعثر والفشل، فقد يؤدي ذلك إلى تأجيل وتراجع عملية الانتقال الديمقراطي، الأمر الذي سيقوض بناء التجربة الديمقراطية، ومن ثَمَّ سيؤثر سلباً على هامش الحريات وعلى استقرار البلاد.

1 . إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية حول مسألةٍ مركزيةٍ تتعلق بعملية الانتقال الديمقراطي بعد انطلاق موجة الحراك الشعبي المطالِبة بالتغيير الجذري للنظام السياسي الجزائري، مع الأخذ في الحسبان مختلف الظروف المحيطة الداخلية والخارجية والفواعل الرئيسة. وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية: **لماذا انطلقت الموجة الجديدة للانتقال الديمقراطي في الجزائر ؟ وهل ثمة أسباب كافية لاكتمالها ونجاحها ؟ وهل يمكن التوافق عليها من قبل الفواعل الرئيسة لتجاوز تحديات الفشل والتراجع ؟ بمعنى: هل يمكن أن تكون عوامل قيامها كافية للدفع نحو نجاحها وفي إحداث انتقال ديمقراطي سلس يتجاوز عراقيل الفشل والتراجع ؟**

2 . فرضيات الدراسة :

لمعالجة إشكالية الدراسة ، تم صياغة الفرضيات التالية:

1 . كلما كانت عملية الانتقال الديمقراطي مبنية على السلمية من قبل الفواعل الرئيسة، كلما ساهمت في تهيئة فرص نجاح موجة الديمقراطية.

2 . كلما كانت عملية الانتقال الديمقراطي مبنية على التدرج، كلما ساهمت في تجاوز الصعوبات وتدارك الإختلالات.

3 . كلما كان مسار الانتقال الديمقراطي مبنياً على التوافق بين التيارين المحافظ والإصلاحي، كلما كانت فرص الاكتمال والنجاح عاليةً لتجاوز الفشل والتراجع.

4 . كلما ابتعدت أطراف الصراع عن التعنت، كلما ساهم ذلك في تعزيز وتماسك التجربة داخلياً، مع المحاكاة والامتداد خارجياً.

3 . منهجية الدراسة :

لقد تم الاستعانة في هذه الورقة البحثية بالمنهج الوصفي، الذي يركز على جمع ووصف وتحليل المعطيات والاستنتاج بطريقة علمية ، بالإضافة إلى المقاربة النسقية التي تركز على مختلف الأنساق في البيئة الداخلية والخارجية، زيادة على الاستعانة بتوظيف التاريخ ، والمقارنة، الإحصاء، بهدف تفحص وتحليل المعلومات بطريقة علمية متكاملة.

4 . نطاق الدراسة المكاني و الزماني:

فيما يتعلق بالحيز المكاني، فإنه مرتبط بالقطر الجزائري أما الحيز الزماني فَيتَتَبَّع مُسار موجة الحراك الشعبي بعد 22 فبراير من عام 2019 وما نجم عنها من تغيرات.

5 . خطة الدراسة :

من أجل معالجة الموضوع بطريقة موضوعيةٍ ومنهجيةٍ، تم تقسيم الخطة وفق العناصر والترتيب التالي:

أولاً : الانتقال والتحول الديمقراطي والمفاهيم المتصلة به وأنماطه ومراحله.

ثانياً: الموجات الديمقراطية.

ثالثاً: الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتحديات الصراع بين التيار التغييري الإصلاحي والتيار المحافظ المتخندق وفرص النجاح ؛ ثم يلي ذلك خاتمةٌ متبوعةٌ باستنتاجات وتوصيات.

أولا . مفهوم الانتقال والتحول الديمقراطي والمفاهيم المتصلة به وأنماطه ومراحله :

نال مفهوما "الانتقال" و"التحول" اهتماماً كبيراً لدى منظري ودارسي عمليات الانتقال والتحول الديمقراطيين، مما ساهم في بروز مفاهيم متعددة تداخلت مع بعضها البعض، على غرار: التحول، الانتقال، التغيير، الثورة، الإصلاح، التحديث.

. الانتقال الديمقراطي (Democratic Transition) :

يمكن تعريف "الانتقال الديمقراطي" – ببساطة- بأنه عملية المرور من حالة إلى أخرى تنتهي بتغيير النظام السياسي وبناء نظام سياسي جديد يتسم بالطابع الديمقراطي، والتداول السلمي على السلطة في فترة زمنية قصيرة [1]. وبهذا، فإن "التحول الديمقراطي" يحدث في فترة قصيرة، ويقترب - من حيث المعنى- من مفهومي "التداول" و"التغيير"، ولكنه يختلف من حيث طول الفترة الزمنية.

. التحول الديمقراطي (Democratic Transformation):

يُقصد بـ"التحول الديمقراطي" تلك العملية الهادفة إلى تغيير النظام من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي خلال فترة زمنية طويلة ، بغرض تحقيق إصلاحات تستهدف بناء الحكم الصالح وصنع القرار السياسي ، في إطار قانوني ديمقراطي يمكّن من محاسبة النخبة الحاكمة. وَيكتمل التحول الديمقراطي عندما يتم التوافق على إجراء انتخابات حرة وتشكيل حكومة منتخبة ، فضلاً عن إحداث تعديلات دستورية[2]وما يُلاَحظ هنا أن مفهوم "التحول" قد يأخذ نفس مفهوم "الانتقال" أو يقترب منه، ولكنه يختلف عنه، حيث إنمساره يأخذ مدةً أطول.

. التغيير الديمقراطي (التغيير السياسي) (Political Change):

يُقصد بـ"التغيير الديمقراطي" ما يطرأ من " تحول في الأبنية والعمليات السياسية المختلفة التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية والنفوذ بين القوى" [3]، بمعنى أن هدف عملية "الانتقال الديمقراطي" هو تحديد الضوابط الدستورية وإرساء تقاليد جديدة للممارسة السياسية.

. الثورة الديمقراطية (التغيير الجذري) (Radical Change):

تُعرَّف"الثورة الديمقراطية" بأنها "عملية شعبية شاملة تُفضي إلى تحول جذري للنظام السياسي والمجتمعي ، وتمر بخمس مراحل هي: مرحلة التمهيد والتحضير نتيجة ظهور مناخ مناسب بفعل غضب شعبي تجاه الممارسات والأداء المنحط للنظام القائم ، وانهيار وتداعي النظام القديم ، وتقويض العلاقات والروابط القديمة، وإنشاء علاقات جديدة، وأخيراً استقرار النظام الجديد"[4]. وعلى العموم، فإن "الثورة الديمقراطية " هي عملية تهدف إلى إجراء تغيير جذري لقواعد النظام السياسي في فترة زمنية قد تطول أو تقصر، غير أنها لا تخلو أحياناً من العنف والتعثر.

. الإصلاح السياسي (Political Reform) :

يُعَنى بـ " الإصلاح السياسي " عملية الانتقال نحو أنموذج جديد للحكم وتغيير النظام السياسي، أو الدستور، أو النظام العام، داخل بلد معين، بما في ذلك تغيير بنية المؤسسات السياسية، ووظائفها، وأساليب عملها، وأهدافها، بواسطة الآليات القانونية وغير القانونية من داخل النظام السياسي، بهدف مواكبة التحولات وتجاوز الصعوبات الطارئة [5]. وبعبارة أخرى ، فإن الإصلاح هنا هو إصلاح مقصود ومنظَّم سواءٌ أكان بشكل جزئي أو كلي.

. التحديث السياسي (Political Modernization) :

كثيرًا ما تُستعمل مصطلح "التحديث السياسي" بمعنى "العصرنة" ويُقصد به الانتقال من أشكال التنظيم السياسي التقليدي إلى شكل التنظيم الحديث ، ومن آليات حكم تقليدي إلى حكم عصري. وحسب صموئيل هنتنغتون (Samuel P. Huntington)، فإن "التحديث السياسي" يقوم على ثلاث ركائز هي:
أولاً : عقلنة السلطة عن طريق استبدال المؤسسات التقليدية بأخرى حديثة ، وتكون علمانية ؛
ثانياً: تحديد وظائف وبُنى متخصصة لتنفيذ الأهداف الجديدة ؛
و**ثالثاً:** توسيع مجال المشاركة السياسية لفئات واسعة من الجماهير[6]. وباختصار، فإن المقصود من ذلك بناء ما صار يُعرف حالياً بـ" الدولة الحديثة" (Modern State).

وعموماً ، فإن كل هاته المفاهيم متداخلة مع بعضها البعض ، فقد تقترب في المعنى لكن مع وجود نوع من الاختلاف من حيث العامل الزمني ، زيادةً على الاختلاف في بعض الجزئيات ، غير أنها جميعاً تفسر لنا ظاهرة "الإنتقال" و"التحول الديمقراطي".

. أنماط الانتقال الديمقراطي:

تشتمل عملية "الانتقال الديمقراطي" على عدة أنماط ، وهي تختلف من تجربة إلى أخرى، بحسب طبيعة كل بلد وظروفه ومحيطه الداخلي والخارجي. وقد حدد صموئيل هنتنغتون ثلاثة أنماط للانتقال الديمقراطي في كتابه *"الموجة الثالثة للديمقراطية"*[7]. وقد أضافت عدة دراسات فيما بعد نوعاً رابعاً ، هو المتعلق بالتدخل الخارجي

1. نمط التحول من القمة (الرأسي) (Transformation):

ومن الأمثلة على ذلك، ما حدث في دولتي المجر وتشيكوسلوفاكيا في سنة 1990، حيث بادرت النخبة الحاكمة إلى عملية الإصلاح والانفتاح الديمقراطي[8].

2. نمط التحول من الوسط بالتفاوض (Transplacement):

هو التحول الذي يتم عن طريق التفاوض، مثل تجربة بولندا، حيث لعبت نقابة التضامن دوراً كبيراً ، فساهمت في مساعي الوساطة والتفاوض والانتقال. وحسب لي هو نجساب (lee Hongsub)، فإن عملية التحول في بولندا تمت عن طريق إتباع المعارضة لإستراتيجية التعاون والتضامن مع الأطراف المعتدلة داخل الحزب والنظام الاشتراكي[9] حيث تجنبت تهديد نخب النظام السابق.

و بناءً على ما تقدم، فإن عمليات الانتقال الديمقراطي عموما قد تجمع بين أسلوبين، الأسلوب السلمي القائم على الحوار و التفاوض للوصول إلى حل توافقي، أو لجوء القوى المعارِضة إلى استعمال العنف لتغيير النظام السياسي - رغم خطورته- في حالة عدم جدوى التفاوض[10]. غير أن هذا الأمر لم يحدث في دول أوربا الشرقية نتيجة إتباع أسلوب التفاوض والحوار، عكس بعض الدول العربية التي سلكت فيها المعارضة مسار العنف المدمر، مثل سوريا، واليمن، وليبيا.

وبشكل عام ، فإن عملية الانتقال الديمقراطي في شرق أوربا ، كانت نتيجة توافر مجموعة من العوامل الإيجابية ، كتقديم تنازلات من هذا الطرف وذاك ، وتجنب التصلب والتعنت ، ونبذ العنف بجميع أشكاله ، مما شجع على إجراء مفاوضات مرنة ، أفضت إلى الاتفاق على إشراك كل الفرقاء في السلطة دون إقصاء لأحد.

3 . نمط التدخل الخارجي (Foreign Intervention):

هو ذاك النمط الذي حدث في العديد من الدول ، مثل بنما في عام 1989 إثر التدخل العسكري الأمريكيالذي تُوِّج باعتقال رئيسها دانيال نورييغا ؛ وهو نفس السيناريو الذي تكرر أيضاً في أفغانستان عام 2001 ، ثم في العراق عام 2003 ، على إثر تدخل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا البلد بحجة نشر الديمقراطية، ومحاربة الإرهاب والتطرف ، وتجفيف منابعه. وقد شهدت سوريا نفس نمط التدخل تقريباً ، وذلك من خلال دعم قوات الجيش السوري الحر ضد نظام بشار الأسد. كذلك تم تجسيد هذا النمط من التدخل في ليبيا، من خلال دعم قوى "الثوار" فيها ضد نظام معمر القدافي في عام 2011[11].

وما يُلاحظ في هذا الصدد، أن تغيير الأنظمة السياسية يمكن أن يتم بتوظيف القوة الناعمة عن طريق تحريك قوى المعارضة، ولكن غالباً ما يتم اللجوء إلى التدخل المباشر باستخدام القوة لتغيير الأنظمة السياسية من قبل الدول القوية.

4 . نمط التحول من القاعدة بالشارع: (Replacement):

لعل التغيير من القاعدة بالشارع ، عن طريق الضغط بالتظاهر السلمي في الميادين، هو ما يهمنا في هذا السياق لتشابهه مع التجربة الجزائرية، رغم صعوباته وطول المدة التي قد يستغرقها، فضلاً عن إمكانية تعثره وتأجيله أو نجاحه إذا توفرت الشروط والظروف الداخلية والخارجية ، ومن جملتها وجود إرادةٍ للتنازل والتوافق بين الفواعل السياسية الأساسية، أو طرح مبادرة من طرف قيادة النظام السياسي لفتح باب الحوار والتنازل والتفاوض والاتصال مع بقية الفواعل، وبخاصةٍ مع المعارضة، ومع بعض الشخصيات السياسية، ومع منظمات المجتمع المدني ذات المصداقية.

ولقد أفرز الضغط الشعبي السلمي ، المُطالِب بالتغيير الجذري للنظام السياسي، عدة فواعل أساسية، أهمها الحراك الشعبي، الذي قابله في الجهة الأخرى قيادة أركان المؤسسة العسكرية، التي يعتبرها بعض الكُتَّاب نواة التيار المحافظ، والمتخصصة مند عام 1962 في صناعة الشخصيات السياسية، وفي صناعة الرؤسا ، أو النخب السياسية الحاكمة، أو بالتحالف مع رجال السياسة. على اعتبار أن الجزائر ليست بلدا متماسكا ديمقراطيا أو في مجال السياسات العمومية ، بحكم العامل التاريخي والمتمثل في الثورة التي ساهمت في تكوين جيش التحرير قبل تكوين الدولة 12.

ومما لا شك فيه أن هذا الأمر سيزيد من صعوبة عملية الانتقال الديمقراطي ، أو اللجوء إلى أسلوب الحوار، أو الاتصال والتعاون مع الحراك الشعبي أو مع ممثليه، لا سيما وأن هذا الحراك لم يصل بعدُ إلى تنظيم نفسه واختيار ممثليهولعل هذا الوضع يُعد من أعتى الصعوبات التي قد تطيل من زمن إعداد خطة طريق لفسح المجال للحوار من أجل البدء في تغيير النظام السياسي بطريقة سلسة، أو ربما كذلك قد يحدث العكس، أي أن تصاب تجربة "الانتقال الديمقراطي السلس" بالفشل والتراجع في حال غياب أحد الفواعل. وفي هذا السياق ،هناك من المفكرين من يقدم نظرة معاكسة تماماً لهذا الطرح، مثل مايكل ماكفول (Michael Mcfoul) والذي يعتبر أن عمليات التحول التي حدثت في العديد من الدول كانت في أغلبها نتيجةً للضغط وليست نتيجةً للتوافق والتعاون[13].

وما يمكن استنتاجه من أنماط الانتقال الديمقراطي، أنه لا يوجد نمط واحد، بل قد تتداخل كل الأنماط المذكورة مع بعضها البعض، أو يتداخل أحدها مع آخر، كما وقع في كل من بولونيا وتونس، حيث كان التغيير نتاجاً للضغط مع بروز بعض الوسطاء الذين فعَّلوا عملية التفاوض مع السلطة الحاكمة ، كنقابة العمال (نقابة التضامن) في بولونيا، واتحاد الشغل ونقابة المحامين في تونس.

. مراحل الانتقال الديمقراطي:

تمر عملية الانتقال الديمقراطي بعدة مراحل ، يمكن إجمالها فيما يلي [14]:

1 . التهيؤ: ومعناه توفير الشروط الملائمة لإعداد مرحلة تمهيدية للانتقال الديمقراطي، ويتجلى ذلك في حرية تشكيل الأحزاب، وحرية التجمع والتظاهر، وحرية الإعلام وغيرها.

2 . الانطلاق : وهو تنظيم انتخابات نزيهة طبقاً لكل الشروط اللازمة ، وتشكيل لجنة مستقلة لمراقبتها ، مع توفير الظروف الملائمة لذلك ، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين.

3 . التعميق : ويعني إصلاح الإختلالات بوضع أعمدة الدعم والإسناد ، وتوفير ما يكفي من شروط مناسبة سياسية وقانونية.

4 . الترسيخ الديمقراطي: والمقصود به الوصول إلى السلطة وتوليها وفق آلية الانتخابات، لبناء دولة تحكمها المؤسسات.

ثانيا . الموجات الديمقراطية (Democratic Waves):

"الموجة الديمقراطية "هي حركةُ وتحولاتُ وعمليةُ التغيير الجذري للأنظمة السياسية التي توصف بأنها أنظمة تسلطية استبدادية شمولية، غير ديمقراطية أو شبه ديمقراطية ، أنظمة سياسية تنافسية مقيدة ، أوتعددية هجينة، أو تسلطية ناعمة) إلى نظام ديمقراطي يضمن الحريات، والتعددية السياسية والحزبية والإعلامية ، والتداول السلمي على السلطة ، والتمثيل الحقيقي، فضلاً عن تنظيم انتخابات دورية نزيهة.

وقد تستغرق "الموجة الديمقراطية" مرحلة زمنية قصيرة أو متوسطة>، وتحمل معنى "الانتقال الديمقراطي"، أو فترة طويلة بمعنى "التحول الديمقراطي"، وقد تشمل امتداداً جغرافياًمحدداً أو غير محدد، وقد تحمل أفكارَ التغيير وقيَمه ُورموزاً وتسمياتٍ معينةً ، مثل الألوان ، كثورة القرنفل في البرتغال، واللون البرتقالي (الجمهوريات السوفياتية، مثل جورجيا وأوكرانيا)، وثورة الياسمين في تونس.

وأما في الجزائر، فإنه يمكن وصف الحراك الشعبي- المُطالِب بالتغيير الجذري وبناء نظام ديمقراطي- بأنه جزء من موجة ديمقراطية جديدة ، ترتكز على السلمية والذكاء،نتيجةً لاعتماده على وسائل الاتصال الرقمي.

إن هاته الموجة- كغيرها من الموجات- قد تنجح ، وقد تتعثر، وقد تتراجع في دول معينة ، وذلك لعدة أسباب: اقتصادية واجتماعية، أو خارجية، أو بسبب عوامل مختلفة عند انطلاقها أو َبعدَها، وبخاصةٍ من طرف النخب المعادية أو التيارات المحافظة التي تنتمي إلى الثورة المضادة ، والتي ترفض التغيير للمحافظة على امتيازاتها ومصالحها، والتي قد تتحالف مع قوى خارجية، بالمال والسلاح، لإجهاض الانتقال الديمقراطي، مثل ما وقع في سوريا، واليمن ، وليبيا.

لقد شهد العالم، مند اندلاع الثورة الأمريكيةبداية ظهور ما يـُعرف بـ"الموجات الديمقراطية"؛ وقد حددها صموئيل هنتنغتون بثلاث موجات، ظلت متبوعة بموجات ديمقراطية أخرى إلى حد اليوم، كالموجة الرابعة، للتي يـُعد مايكل ماكفول أحد منظريها. أما الموجة الخامسة فيـُعتبر كلٌّ من عزمي بشارة وبرهان غليون من أبرز المهتمين بدراساتها. وعلى هذا الأساس، يمكن أن يـُصبح الحراك الشعبي السلمي، الذي انطلق في الجزائر بتاريخ 22 فبراير من عام 2019، والمُطالِب بالتغيير الجذري للنظام السياسي، جزءاً من مكونات الموجة السادسة مستقبلاً في حالة نجاحه. وللتوسع في موضوع الموجات الديمقراطية، يمكن استعراضها على النحو التالي [15]:

1 . الموجة الأولى :

بدأت باندلاع الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية ويـُحدد صموئيل هنتنغتون سنة 1828 كبدايةٍ للموجة الأولى في أمريكا، لتمتد تالياً إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث شهدت العديد من الدول تحولات كبيرة، إذ أُجريت انتخابات في حوالي 30 دولة، الأمر الذي اعتبره روبرت دال (Robert Dahl) تحولاً إلى أنظمةٍ سياسيةٍ ديمقراطيةٍ ولو من الناحية الشكلية. ولكن من جهة أخرى، شهدت هاته الموجة تراجعاً بعد الحرب العالمية الأولى، وتحديداً بدايةً من سنة 1922، حيث ظهرت أنظمة دكتاتورية في كل من إيطاليا وألمانيا وبعض دول أمريكا اللاتينية ، مثل البرازيل.

2 . الموجة الثانية :

انطلقت هاته الموجة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث شهد بعضُ الدول في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية تحولات سياسية. ففي أوربا، مسَّت هذه الموجة لُاً من ألمانيا الغربية، والنمسا، وإيطاليا.

أما في آسيا، فقد شملت اليابان. وأما في أمريكا اللاتينية ، فقد مست بعضَ الدول ، مثل البرازيل في عام 1945، والأرجنتين في عام 1946، والبيرو، والأورغواي، والإكوادور، وفنزويلا. غير أن هذه الدول شهدت أيضاً موجات مضادة وتراجعاً إلى أنظمة استبدادية ودكتاتورية بسبب الانقلابات العسكرية التي حدثت، وبخاصةٍ في البرازيل في عام 1964، والأرجنتين في عام 1968، والإكوادور في عام 1972، والأوروغواي، والشيلي على إثر انقلاب بينوشيه (Pinochet) في عام 1973.

3 . الموجة الثالثة :

يُعتبر صموئيل هنتنغتون من منظري الموجة الثالثة التي انطلقت مع تفكيك النظام العسكري في البرتغال عام 1974، لتشمل بعدها إسبانيا والعديد من الدول، مثل الفلبين في عام 1987، والباكستان في عام 1988 من خلال الإطاحة بالنظام العسكري الذي كان قائماً فيها، لتمتد إلى غاية التسعينيات ، بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وانهيار حائط برلين في عام 1989 ، وتحول العديد من دول أوربا الشرقية من أنظمة شيوعية إلى أنظمة ديمقراطية [16].

4 . الموجة الرابعة:

إنطلقت الموجة الرابعة في العديد من دول المعسكر الشيوعي في أوربا الشرقية ، مثل سلوفاكيا في عام 1998 ، وصربيا ، وبعض جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقاً. ومن منظري الموجة الرابعة مايكل ماكفول[17]؛ وقد عُرفت بـ" ثورات [أو موجات] الألوان"، كالثورة البرتقالية ،التي شملت دول القوقاز، مثل جورجيا في عام 2003 ، وأوكرانيا في عام 2004 ، وثورة الأرز في لبنان في عام 2005 ، وثورة الزعفران في بورما في عام 2007.

5 . الموجة الخامسة :

تُعتبر نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 تاريخ انطلاق الموجة الخامسة، فيما عُرف بـ"الربيع العربي"؛ وقد شملت هذه الموجة العديد من الدول العربية، وهي تونس، وسوريا، واليمن، ومصر، وليبيا. ومن جملة المهتمين بمسألة موجة الربيع العربي ، الكاتبان برهان غليون وعزمي بشارة.

وما يمكن ملاحظته عن هاته الموجة ، أنها لم تحقق انتقالاً سلساً فيما يتعلق بنقل السلطة ، ولم تتمكن من بناء أنظمة ديمقراطية أو حتى شبه ديمقراطية على الأقل (أيها يُعرف بديمقراطية الواجهة)، وذلك نظراً لعدة عوامل داخلية وخارجية ، منها عدم التوافق المجتمعي، وتمسك التيارات المحافظة بالسلطة، والتحالف مع قوى داخلية وخارجية ، والقيام بثورات مضادة للتغيير، والدخول في مسار استخدام العنف، باستثناء الحالة التونسية إلى حد ما.

أما في بقية الدول الأخرى، فقد تراوحت الأمور بين الفشل، مثل ليبيا واليمن سوريا، أو التعثر والتراجع، كما في حالة مصر، رغم تنظيم انتخابات رئاسية والفوز فيها بأغلبية بسيطة لم تتعدَّ نسبة 52 %. هاته النسبة لم تكن كافية لبناء تجربة ديمقراطية ، ويمكن اعتبارها أحد العوامل التي استغلها

التيار المحافظ (المتمثل في شخصيات سياسية وتيارات تدَّعي الديمقراطية) للتحالف مع قيادات الجيش، من أجل القيام بحركة مضادة للثورة ،أسفرت عن إسقاط الرئيس المنتخب،محمد مرسي ، ومن ثم إجهاض مسار الانتقال الديمقراطي.

6 . الموجة الجديدة الصاعدة (Emergent):

يمكن القول بأن الحراك الشعبي السلمي في الجزائر، الذي انطلق بتاريخ 22 فبراير من عام 2019 مجسِّداً لهذه الموجة الديمقراطية الجديدة الصاعدة؛ المطالبة بالتغيير الجذري للنظام السياسي، في شكل ثورةًشعبيةً ذات مطالب متوافق عليها إلى حد كبير،داخلياً وخارجياُ ،نظراً لحجم انتشارها. ففي الداخل، شملت هده الثورة جل التراب الوطني، أما في الخارج، فقد امتد مجال انتشارها إلى القارة الأوربية، وأمريكا، وكندا، في أوساط الجالية الجزائرية المتواجدة فيها، والتي انضمت بدورها إلى المطالبة بالتغيير الجذري للنظام وبناء نظام ديمقراطي حقيقي. وعليه، يمكن اعتبار حركة 22 فبراير من عام 2019 مقدمة من مقدمات موجة جديدة صاعدة، أو دافعاً وتمهيداً لتشكيل الموجة السادسة مستقبلاً. هاته الأخيرة تميزت بالشعبية والتحضر لاعتمادها على السلمية والتعدد ، وعلى قيم التسامح والحرية ؛ لكونها شبابية إلى حد كبير، وذكية وواعية ويقظة ، بالنظر إلى اعتمادها أيضاً على وسائل الاتصال الحديثة (وسائط التواصل الاجتماعي). ويمكن إرجاع أهم عناصر قوتها إلى النقاط التالية:

1. إنها مستقلة من حيث النشأة والتنظيم عن أية جهة ؛ بمعنى أنها نشأت خارج أطر النظام السياسي.

2. إن مطالبها تهدف إلى التغيير من أجل بناء نظام ديمقراطي أساسه دولة الحق والقانون، وإلى تحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي والسلس.

وبوجه عام، فإن تصنيف الموجات إلى ست موجات تم بالاعتماد على كتابات المفكرين الذين تناولوا مسألة الانتقال الديمقراطي ، ومن ضمنهم صموئيل هنتنغتون وغيره من الكُتَّاب والدارسين. ومن جهة أخرى ، فإن هاته الموجات لم تنجح كلها ، إذْ منها ما فشل، أو تعثر، أو تراجع لأسباب وظروف داخلية وخارجية ، أو سياسية واجتماعية، أو إلى قصور دور الفواعل المختلفة، دون إغفال صعوبات الانتقال الديمقراطي المتعددة والمعقدة ، والتي تستنزف الوقت والجهد لتذليلها.

ثالثا . الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتحديات الصراع بين التيار التغييري الإصلاحي والتيار المحافظ المتخندق وفرص النجاح والحلول المقترحة :

إن الانتقال الديمقراطي هو مسار يختلف من بلد إلى بلد، ومن تجربة إلى أخرى، ومن أنموذج إلى آخر. فما ينطبق على بلد لا يمكن إسقاطه على بلد آخر بالضرورة،نظراً لخصوصية كل بلد وظروفه الاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والثقافية، وغيرها، بالإضافة إلى طبيعة الفواعل الأساسية التي تنشط في الحياة السياسية. وفي الجزائر يتحدد الانتقال الديمقراطي في الصراع بين عدة فواعل داخلية

وخـارجية، ولكن يأتي على رأس ذلك الصراع الذي يتجسد في الصراع الثنائي بين التيار التغييري الإصلاحي والتيار المحافظ المتخندق.

وقد لوحظ أن عملية الانتقال الديمقراطي لم تتقدم بسبب ذلك الصراع الثنائي. وعلى هذا الأساس، فإن هذه العملية تستلزم مرحلة تمهيدية (انتقالية)، وهي تتضمن خطوتين أساسيتين(Tow Basic Steps) هما:

1 . خطوة أولى سياسية (A POLITICAL FIRST STEP):

تعَني "الخطوة الأولى السياسية " تحقيق نوع من الإجماع أو التوافق الاجتماعي حول عقد سياسي جديد، أساسه الرضا والقـبول السياسي بين مختلف الفواعل والتيارات السياسية بضرورة التغيير الجـذري أو التدريجي السلس والسلمي للنظام السياسي. ولا بد– والحال هذه- من الانتقال التدريجي القائم على الحوار والتفاوض، بالنظر إلى فوائده المتعددة في معالجة مختلف القضايا، وفي تجنب الوقوع في الأخطاء والتراجع.

2 . خطوة ثانية تقنية (A SECOND TECHNICAL STEP) :

"الخطوة الثانية التقنية " هي خطوة دستورية تهتم بإعادة كتابة القواعد الدستورية والقانونية التي تنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وإعادة النظر في ميكانيزمات الحكم ، وإعداد دستور جديد يحدد طبيعة النظام السياسي (رئاسي أو برلماني أو شبه رئاسي). ويركز فقهاء الدساتير حالياً على ما يُعرف بـ"النظام السياسي متوازن السلطات".

وفيما يتعلق بمهمة كتابة الدستور، يجب أن تُسَند إلى مجموعة محايدة من الخبراء والأساتذة في القانون الدستوري، وبمشاركة خبراء من تخصصات مختلفة ، كالعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، والتاريخ ، والاقتصاد، والشريعة، إلخ ... مع فسح المجال لكل أفراد المجتمع لتقديم آرائهم ومقترحاتهم عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي.

إن مسألة الانتقال الديمقراطي في الجزائر ترتبط بالمرحلة الانتقالية التوافقية الفعلية التي لم تنطلق بعد لحد الآن ، نظرا لكون العملية لم تتجاوز الصراع بين مطالب الحراك ومصالح التيار المتخندق. ومن أجل تجاوز ذلك الصراع ونجاح العملية الانتقالية ، فإن الأمر يستلزم بناء رؤية توافقية، وعلى مساهمةٍ وانخراطٍ من لدن الفاعلين الأساسيين ، مع العمل على تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل وحتى الخارجية. لأن عملية الانتقال الديمقراطي لا تنحصر في إجراءات وخيارات إستعجالية جزئية بل هي عملية متكاملة تقوم على الحوار والتوافق وليس بالضرورة إسقاط رأس النظام السياسي وتنظيم انتخابات رئاسية ، كتلكالتي نُظمت بتاريخ 12/12/ 2019، والتي لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 41,7%. فمثل هذه الإجراءات الإستعجالية لن تحل المشكلة ، إنما يقتضي المنطق البحث عن التوافق والحوار بين جميع الفواعل ، كشرط أساسي لانطلاق بناء ديمقراطي صحيح ودائم.

ونفس الشئ حدث عند تنظيم الاستفتاء على الدستور بتاريخ الفاتح من نوفمبر من عام 2020. إذْ لم تتجاوز نسبة التصويت عليه 23,7%، وفق النتائج النهائية التي أعلنها المجلس الدستوري، الأمر الذي سيُحَوِّل العملية إلى مجرد هروب إلى الأمام ، ومن ثم إلى حدوث انتكاسات وتراجع في الحريات أكثر من تحقيق التغيير والانتقال الديمقراطي وتعزيزه. وفي هذا الشأن، تناول العديد من المفكرين قضية الانتقال الديمقراطي، والتي تتحدد في مسألة الصراع بين محورين، أو قطبين، أو تيارين. وحسب خوان لينز (Juin Linz)، فإن المعركة تتحدد بين محورين: محور ديمقراطي ومحور شمولي مسيطر، يمكنه أن يتحول إلى تسلطي[18] .

أما دانكورت رستو (Dankwart Rustow)، فيعتقد بأن الانتقال الديمقراطي يحدث نتيجة أزمة الشرعية وانقسام النخب السياسية إلى تيارين : تيار غير ديمقراطي يريد الاستمرارية وتمثله النخبة الحاكمة والنظام القديم ، وتيار ديمقراطي يريد التغيير وتمثله المعارضة [19].

أما أرند ليبهارت (Arend Libhart)، فيرى بأن الانتقال الديمقراطي ينجح عن طريق التوافق وفق أربعة شروط هي: حكومة ائتلافية ، التمثيل النسبي ، حق الفيتو المتبادل للأغلبية وللأقلية لمنع احتكار القرار، الإدارة الذاتية لكل جماعة [20]. وما يمكن ملاحظته هنا أن العنصر الرابع لا يتوافق مع الحالة الجزائرية ، بحكم أن الجزائر - كدولة أمة- متجانسة وموحدة.

ويرى الكاتب عزمي بشارة بأن الانتقال الديمقراطي يفشل إذا عارضه بالقوة جيشٌ متماسكٌ، لكنه من جهة أخرى، يرى بأن الجزائر كبلدٍ مرشحةٌ للانتقال الديمقراطي[21]. أما الكاتب عبد الرحمان مبتول، فيرى بأن الصراع في الجزائر قائم بين تيار محافظ يسعى إلى المحافظة على فوائد الريع ، وبين تيار إصلاحي يعمل من أجل اقتصاد سوق إنساني وديمقراطي[22].

ومن خلال ما تقدم ، نستنتج أن الانتقال الديمقراطي لا يخلو من صعوبات ومن صراع بين طرفين أو حتى أكثر. ولكن لتجاوز ذلك ، يجب التنازل عن الصراع واللجوء إلى الحوار الإيجابي والتفاوض الجاد للمساهمة في عملية الانتقال الديمقراطي وتسريع انطلاقها ، من أجل بلوغ التوافق والتماسك بين كل الفواعل.

ومما تقدم ، فإن موجة الانتقاللديمقراطي في الجزائر لم يُتَّفَق عليها بشكل رسمي بعدُ ، بل هي مقدِّمةٌ ومطالبُ مرفوعةٌ ، نتج عنها صراع ثنائي بين طرفين أو تيارين أساسيين هما: التيار المحافظ والتيار التغييري.

ومن باب التنويه، فإن هذه الثنائية تبدو وكأنها ملازمة لتاريخ الجزائر السياسي؛ وللذكر ومند الحركة الوطنية فقد عرفت هذه الثنائية ، بانقسام التيارات السياسية والفكرية إلى تيارين: التيار الإصلاحي والتيار الاستقلالي . كما أن المشهد السياسي في مرحلة العشرية السوداء طبعته الثنائية ، حيث انقسمت الفعاليات السياسية إلى تيارين: تيار المصالحة والتيار الإستئصالي.

أما بعد حـراك 22 فبـراير من عام 2019، فـقد بـرز تيــاران يـعملا على امتـلاك أسبـاب القـوة والهيمنة، أو الحصول على صفة "التيار القائد" من حيث الحجمِ والانتشار في المجتمع وفي الساحة السياسية، والسيطرة على مصدر القرار، وهذان التياران هما:

1 . التيار المحافظ (المتخندق) (Entrenching Current):

يمثل هذا التيارَ الجناح المتخندقُ في دواليب مؤسسات النظام السياسي ، والداعُم للاستمرارية والمحافظة على الوضع القائم ، وهو أيضاً تيار مقاوم للتغيير بغرض المحافظة على مصالحه والمتهُم بالفساد. وحتى مع افتراض أن التغيير صار حتمية ، فإنه مع إدخال إصلاحات جزئية أو شكلية فقط حتى يظل المهيمنَ على السلطة.

ومن جهة أخرى و رغم انتشار هذا التيار في كل دواليب نظام الحكم ، واستفادته من مختلف الامتيازات ، فإنه يعاني بدوره من الاختلافات وعدم التجانس ، وتكتنفه بعض الخلافات والصراعات. وقد وصفه قائد الأركان السابق الفريق الراحل قايد صالح، بـ"العصابة"، حيث تمثله مجموعة من القوى الاجتماعية المتحالفة المتخندقة والمستفيدة من الامتيازات ، وهي ليست بالضرورة قوى سياسية بل قد تضم بعض قيادات المؤسسة العسكرية والتي ظلت مكوناً أساسياً من مكونات النظام السياسي القديم وفاعلاً أساسياً ومساناً رسمياً له إلى غاية اليوم [23].

ولقد كان ضغط الحراك الشعبي كبيراً من أجل الكشف عن المراكز المتعددة والمتحالفة لمصدر القرار في البلاد. وحسب بعض الآراء، فإن مصدر القرار َيجمع بين قيادة المؤسسة العسكرية وقيادة المخابرات، إلى جانب مؤسسة رئاسة الجمهورية.

ولكن في الأخير فقد تفوقت قيادة الجيش ، وتمكنت من الإطاحة بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 2019/04/07، مما يؤكد قوتها[24].

وبالنظر إلى هذه النتيجة ، فقد اعتقد البعض أن المسكوتَ عنه في الحالة الجزائرية والأكثَر إعاقةً وصدًّا لعملية الانتقـال الديمقراطي هو قيــادة المؤسسة العسكرية ، المتغلغلة والمهيمنة على دواليب السلطة،الأمر الذي يـُبقي الجزائر محكومة بمنطق الصد الانتقالي والانسداد الديمقراطي، رغم الضغط الشعبي الرامي إلى كسر الجمع بين السلطة والتسلط، ومحاولة تفكيك عملية الشد إلى الوراء، والتي لا تزال تتحكم في عمليات التغيير والإصلاح السياسي [25]. واللجوء إلى الحوار والتفـاوض، وحمـاية الحريــات ، والابتعاد عن بعض الممارسات، كالتضييق على نشطاء الحراك واعتقال بعضهم، بتهمٍ تتجاوز التعبير عن الرأي المخالف.

وما يمكن استنتاجه ، أنه حتى داخل التيار المحافظ المتخندق، وحتى داخل قيادة المؤسسة العسكرية ، فإن ثمة خلافاتٍعميقةً ، ترجمتها – أحياناً- التغيرات المستمرة للقيادات ، وسجن العديد منها

بتهم الفساد وغيرها. ولعل هذا ما سيزيد العملية صعوبة وتعقيداً ، وبخاصةٍ إن لتمُ قَدَّم تنازلاتٌ من هذا التيار الذي يملك سلطة القرار والقوة الأمنية والمالية ، مع الهيمنة على السلطة القضائية وعلى وسائل الإعلام، بالإضافة إلى حصوله على دعم خارجي من قبل بعض الدول التي تربطها مصالح مع النظام الحاكم في الجزائر ، كفرنسا وإسبانيا ، ايطاليا .

2 . التيار التغييري الإصلاحي (The Change Current):

يتكون هذا التيار من الشرائح الاجتماعية ومن التيارات السياسية والإيديولوجية المختلفة ؛ وقد تنامى حجمه واتسع انتشاره في الميدان (الشارع)مُمَثَّلاً بحراك 22 فيفري من عام 2019 ، ذي الطابع الشعبي السلمي، الذي طالب بالتغيير الجذري للنظام السياسي ، والذي انضمت إليه جل الفئات الشعبية، ولا سيما الشباب ، في كل مناطق الوطن وفي المهجر.

ولقد أكد الحراك الشعبي ، من خلال مسيراته الأسبوعية يومي الجمعة (والثلاثاء بالنسبة للطلبة) وضغوطاته من أجل تحقيق مطالبه ، أنه تيار رائد ، ولا يمكن تجاوزه في رسم أية خطة للانتقال السياسي مستقبلاً . ومن ناحية ثانية، فإنه أبان صراحة عن محاولاته للتغيير الجذري للنظام السياسي، وإزالة التيار المحافظ من الحكم والمطالبة بدولة مدنية [26]. ورغم الصعوبات المختلفة التي يعاني منها، كالاختلاف حول مسألة التنظيم وإبراز ممثلين له، بالإضافة إلى تعرضه إلى عدة عراقيل، كعدم تجاوب السلطة الحاكمة مع مطالبه، أو التضييق على نشاطات التظاهر، أو الالتفاف على مطالبه. ويبدو أن هذا الحراك قد حقق عدة نتـائج إيجـابية فيما يخص مطالبه على عدة أصعدة: سياسياً ، واجتماعياً، واقتصادياً، ومعنوياً، وكل ذلك بفضل الضغط الذي مارسه. ومن جملة هذه الإيجابيات، نذكر التالي:

1 . إحداث تغيير في علاقات القوة، وتجاوز الأحزاب والتنظيمات المحافِظة التقليدية.

2 . كسرت هذه الحركة الشعبية السلمية حاجز الخوف وكسبت الثقة بالنفس ، ونالت الإعجاب العالمي بفضل انضباطها المثالي وسلميتها الرائعة ، واعتمادها على ما أسماه ريكاردو ستاجليانو(Ricardo Stagliano) بـ"الديمقراطية الرقمية" ،أي استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة المساعِدة على الاتصال والتعبير عن الآراء المختلفة والمطالِبة بالتغيير[28].ولا شك أن كل هذا الزخم سيؤهلها لأن تصبحمثالاً يُحتذى به عالمياً ، ومصدراً للمحاكاة والانتشار، أو ما أسماه سكالبينو (Scalapino) "الانتشار والعدوى" [27].

3 . إسقاط نظام حكم الرئيس بوتفليقة بتاريخ 7 أفريل من عام 2019 بواسطة التظاهر والضغط الشعبي السلمي.

4 . تقديم بعض مرتكبي الفساد إلى القضاء ، وفي حال استمرار هذه المحاسبة مستقبلاً ، فلا شك في أنها مؤشر من مؤشرات نجاح عملية الانتقال الديمقراطي.

ولقد كان لظهور وباء كورنا في بداية سنة 2020، وما حمله من وقع على كل مناحي الحياة في العالم ، وعلى رأسها الاقتصاد آثار سلبية على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ، من جراء إيقاف الضغط الشعبي من الميادين ومن الشوارع. فقد فرضت جائحة كورونا - على غرار كل دول العالم- حالة الإغلاق في الجزائر بداية من 18 مارس 2020. وقد أضر هذا الإغلاق بالدورة الاقتصادية وبالقدرة الشرائية ، حيث توقف الكثير من النشاطات الاقتصادية ، وارتفعت نسبة التضخم ، لا سيما وأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل النفط ، المرهونة بتقلبات الأسعار، حيث انخفضت إلى أقل من 40 دولاراً للبرميل الواحد. وحسب تقرير صادر عن الديوان الوطني للإحصائيات، فإن الاقتصاد الجزائري سَجَّلَ تضخماً بلغ معدله نسبة 2,2%، ونمواً سلبياً بلغ -3,9% في الربع الأول من سنة 2020 [29].

ومن جهة أخرى ، فإن احتكار الاقتصاد من طرف السلطة الحاكمة ساهم في إقصاء قطاعات منتجة قادرة على المشاركة في تكوين طبقة برجوازية ذات استقلالية ، ومن شأنها أن تُحدَّ من سيطرة التيار المحافظ الذي يسيطر على السلطة، والمتحكم في توزيع الريع. كما أن محاولات تنويع الاقتصاد الجزائري من أجل بناء اقتصاد متوازن لم تفلح ، الأمر الذي ساهم – ولا يزال- يساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، باتجاه الإحتجاج على حالة الحرمان وسوء الأوضاع المعيشية عوضاً عن تحقيق المطالب السياسية.

ولقد بدأت ظاهرة الاحتجاجاتفي التشكل في العديد من الدول بدايةً من عام 2018 ، كما حدث في فرنسا من خلال احتجاجات ما سمي بـ"السترات الصفراء" ، بالإضافة إلى قيام الطبقة الشغيلة في بعض الدول الأوروبية بحركات احتجاجية للمطالبة بتحسين الأوضاع ، والتخلص من الرأسمالية العالمية والدكتاتورية المالية [31].

إن هذه العوامل قد تعيق عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتدفع إلى زيادةٍ في أعداد المهاجرين غير الشرعيين ، وبخاصةٍ في أوساط الشباب ، نحو الدول ألأوروبية ولا سيما السواحل الإسبانية ،بعد أن تراجعت مؤقتاً بسبب الآمال المعقودة على الحراك بتحسن الأوضاع ، وانتشار جائحة كورنا. وحسب تقريرٍ لوكالة مراقبة الحدود والسواحل الأوربية (فرونتاكس) (Frontex) صادر في نهاية شهر ديسمبر وبداية شهر يناير من عام 2020 ، فإن الجزائر احتلت المرتبة الرابعة من حيث عدد المهاجرين غير الشرعيين ، وتأتي هذه المرتبة بعد كل من سوريا ، والمغرب ، وتونس ، ومن المحتمل أن ترتفع في حال استمرار تدهور الأوضاع المعيشية والانسداد السياسي[30].

كما أفاد تقرير آخر صادر عن صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد الجزائري سجل تراجعاً على ضوء تراجع صادرات النفط بنسبة 41% عام 2020. ومن جهة أخرى، توقع التقرير ذاته عودةًقويةً لنمو الاقتصاد الجزائري في عام 2021 بنسبة 6,2% على إثر تراجع جائحة كورنا ، بعدما سجل نسبة 5,2 % في عام 2020 [32].

غير أن هذا التوقع يبدو غير واقعي بحسب تقريرٍ للديوان الوطني للإحصائيات ، وذلك نظراً لاستمرار تسجيل عجز في الميزانية الذي يساهم في استمرار تدهور القدرة الشرائية من جراء ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ نسبة 3،9% في نهاية شهر مايو من عام 2021 بعدما بلغ نسبة 2% في عام 2019 وهي نفس النسبة التي سُجلت في عام 2020 33.

5 . إبراز وتحديد الفواعل الرئيسة المؤثرة في الحياة السياسية خارجياً ، والمتمثلة في بعض الدول الكبرى، وداخلياً والمتمثلة في قيادة المؤسسة العسكرية كفاعل أساسي في التأثير على مصدر القرار ، ومن جهة أخرى الحراك الشعبي الذي يملك الميدان من خلال احتجاجاته السلمية. ويمكن لعملية الانتقال الديمقراطي - في حالة التوافق- بين الطرفين أن تساهم في حماية أمن واستقرار البلاد ، وتدفع باتجاه تجاوز حالة الانسداد ، ومن ثم الإسهام في تعميق وتعزيز بناء الديمقراطية في البلاد.

أما المآخذ الموجّهة إلى الحراك، فيمكن ذكر بعضها كما يلي:

- غياب التأطير والتنظيم لدى الحراك الشعبي ، حيث إنه من الصعوبة بمكانٍ تنظيمه كليا ، رغم توافقه على رفض استمرار النظام الحاكم والمطالبة بالتغيير ، نظراً لتعدد التوجهات الإيديولوجية والفكرية في صفوفه.

- عدم وجود وسيط أو ممثلين له رغم طرح العديد من المبادرات والإقتراحات من طرف أفراد أو من طرف مجموعات، مثل مبادرة أحمد طالب الإبراهيمي، ورشيد بن يلس، والراحل علي يحيى عبد النور؛ هاته المبادرات لا تمثل الحراك ولكنها تتوافق مع مطالبه. غير أنها لم تلقَ القبول والاستجابة من طرف النظام السياسي، الذي شكل لجنةً للحوار برئاسة كريم يونس، الرئيس السابق للمجلس الشعبي الوطني ، والمحسوب على التيار المحافظ المتخندق ، الذي لم ينفتح على أطراف وأجنحة تيار التغيير ، ولم يتشاور معها.

وقد تمحورت المشاورات التي انطلقت حول المسار الدستوري لإجراء انتخابات رئاسية تتبعها انتخابات تشريعية ومحلية ، على اعتبار أن الحل الدستوري الذي تمسكت به قيادة المؤسسة العسكرية هو الحل الأكثر واقعية ، رغم أنه ليس مثالياً [34]. نظرا لوجود معارضين من الحراك وقوى أخرى لخيار المسار الدستوري غير المتوافق عليه الذين يعتبرون أنَّ تَدَخُّلَ الجيش في السياسة هو من نواقض الديمقراطية.

أما مواقف بعض الأحزاب ، فإنها لم ترقَى إلى المستوى المطلوب نتيجةً ضعفها [35].

مما جعل خيار المسار الدستوري القانوني ملزماً لدولة تدبيرية وليس نصاً تأسيسياً لدولة ديمقراطية تلتزم بقواعد التداول والمشاركة في مختلف القضايا ؛ فالعقد الاجتماعي – والحال هذه- غير مكتمل ، ومن الصعب بناء تجربةٍ للانتقال الديمقراطي التي تتطلب وضع دستور جديد بمشاركة الجميع ، في إطار توافقي ، كأساسٍ يحتكم إليه الجميع [36].

ومن خلال ما تقدم، نستنتج أن الانتقال الديمقراطي لا يخلو من الصعوبات ومن الصراع؛ ولتجاوز ذلك يجب أن يُحسم الصراع بالتنازل والتوافق حتى تنطلق عملية الانتقال وبالخصوص عن طريق التفاوض والحوار، من أجل ضمان التماسك وتفادي الفرقة.

فرص النجاح والحلول المقترحة للإنتقال الديمقراطي :

إن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي السلس في الجزائر ، وتجاوز الصعوبات المتعددة داخلياً وخارجياً ليس أمراًمستحيلاً ؛ إذا توفرت الإرادة المبنية على الإيمان الحقيقي، والانخراط القوي، والمساهمة البناءة ، لدى الفاعلين الأساسيين، فإن التغلب على الصعوبات السياسية، و الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها يصبح ممكنا، وفي حال بروز جناح معتدل داخل التيار المحافظ، وبخاصةٍ من داخل قيادة المؤسسة العسكرية والنخبة المدنية الحاكمة ، بحيث يعمل على تفعيل الحوار والتشاور كبديل عن الحلول الفردية أو الأمنية ، وتجنب فرض أي مسار - ولو كان دستورياً - من غير حصول توافق. ولا شك أن ذلكسيُ سهم في بناء الديمقراطية والخروج من الأزمة السياسية المتعددة، وتجاوز التعثر، والإنسداد، والفشل ، والتراجع.

وبالنظر إلى تاريخ العديد من تجارب الإنتقال الديمقراطي في العديد من الدول ولا سيما في أوربا الشرقية، يتبّين أنَّ من شروط نجاح أية عملية انتقال ديمقراطي وجوبَ تهيئة مرحلة انتقالية توافقية، سواء عن طريق انتهاج المسار الدستوري أو خارجه. ولا يتحقق مثل هذا الإنتقال إلا بالوعي والتدرج، وليس بالعشوائية واستعمال الصدمة . ففي حالة تنظيم انتخابات رئاسية –على سبيل المثال- في ظروف غير ملائمة، وفوز المعارضة أو الموالاة فيها بنسبة تقل عن 60% من أصوات الهيئة الناخبة ، فإنه من المرجح أن تفشل هذه الإنتخابات ، كما حدث في مصر، حينما فاز الرئيس محمد مرسي بنسبة المشاركة التي لم تتجاوز 52% من أصوات الهيئة الناخبة ، حيث شهدت تلك العملية تراجعاً وعادت الأمور إلى المربع الأول. كما أن مسار الإستفتاء على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي بنسبة 50% شهد هو الآخر صعوبات جمة.

وعلى هذا الأساس ، يمكن أن نستنتج أن عملية الإنتقال الديمقراطي في جل الدول التي بدأت التغيير بـ"الصدمة" ومن دون توافق، قد باءت بالفشل ، ولم تتمكن هذه الدول من بناء ديمقراطية صاعدة ، سواءٌ أكانت قائمةً على "الأغلبية القائدة" أو على "الأغلبية المهيمنة" على الأقل. وأن عملية الإنتقال الديمقراطي تمر بعدة مراحل ، كما تم توضيحه من قبل ، ويمكن تلخيصها في مرحلتين أساسيتين هما:

1 مرحلة التعزيز:

تجمع هذه المرحلة بين التهيؤ والإنطلاق وتوفير الظروف المناسبة، مع أعمدة الدعم والإسناد التي تتمثل في الإجراءات السياسية والقانونية بطريقة تدريجية ، وتشمل:

. الخطوة الأولى السياسية" للتوافق ، سواء عن طريق المسار الدستوري أو خارج الحل الدستوري المهم في كل هذا أن يكون هناك حوار وتنازل وتوافق حول كيفية الإشراف على عملية الإنتقال الديمقراطي السلس

وتنظيمها في حدود السنة الواحدة على الأكثر، مع ضرورة مبادرة قيادة المؤسسة العسكرية والنخبة الحاكمة من أجل الإتصال والمشورة مع النخب العلمية المختلفة ، والشخصيات الوطنية ، وممثلي النقـابات ، ومنظمات المجتمع المدني ذات المصداقية ، لتحصيل الرضا والقبول ، من أجل تنفيذ الحلول التوافقية بطريقة سلسة.

. في حالة التوافق على تنظيم العملية خارج الحل الدستوري ، فإنه يجب أن يكون ذلك وفقاً للقانون، بإعلان دستوري مكمل، يكون إعداده بالتشاور بين الفواعل الأساسية الرسمية وغير الرسمية، ويشمل ممثلين عن الحراك والفواعل الرسمية:المجلس الأعلى للأمن، والمجلس الدستوري، المحكمة العليا، مجلس الدولة، على أن تُحدد صلاحيات وعدد أعضاء الهيئة الرئاسية ومدتها، كما جرى العمل به مع الإعلان عن تشكيل المجلس الأعلى للدولة في عام 1992؛

. تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية ذات كفاءات لتصريف الأعمال.

. تشكيل لجنة مستقلة لإعادة كتابة دستور جديد توافقي، مع الإستعانة بالمختصين والخبراء ، مع تلقي الإقتراحات من عامة الشعب عن طريق الإتصال الرقمي، وتحديد مدته بسنة واحدة. وبعد الإنتهاء منه يُعرض على الإستفتاء الشعبي. وفي حالة التوافق على اعتماد طريقة المجلس التأسيسي، يتم انتخاب ثلاثة أعضاء عن كل ولاية وممثلين عن الجالية بالخارج لتشكيلة المجلس التأسيسي.

. تنظيم الإنتخابات الرئاسية وإسناد مهمة تنظيم الإنتخابات إلى هيئة تكون محايدة ومن خارج النظام السياسيولا يُشرف عليها التيار المحافظ ، لأن محاولة تنظيم انتخابات بدون مشاركة أغلبية الشعب ستؤدي إلى العزوف عن التصويت بنسبة عالية ، الأمر الذي يجعل مشروعية السلطة الحاكمة منقوصة وضعيفة ومجرد هروب إلى الأمام وتأجيل للحلول التوافقية لمعالجة الأزمة السياسية.

. تعديل قانون الإنتخابات وشروط الترشح لتولي مختلف المناصب وعلى رأسها منصب رئيس الجمهورية، وخاصةٍ ما تعلق بمسألة المستوى الدراسي و السّن.

. تشكيل لجنة وطنية مستقلة لتنظيم الإنتخابات والإشراف عليها ومراقبتها، بحيث يكون أعضاؤها من المجتمع المدني.

2 . مرحلة الترسيخ :

تتحدد عملية الترسيخ الديمقراطي من خلال عدة شروط ، يتم بموجبها الحكم بنجاح عملية الإنتقال الديمقراطي وبناء تجربة ديمقراطية ناشئة. ومن هذه الشروط أن تبُنى هذه العملية على ثقافةٍ وسلوكٍ حضاري يومي، أساسه تكافؤ الفرص والمساواة أو الإنصاف بين الجميع، من أجل تولي السلطة وفق آلية الإنتخابات الدورية النزيهة، مع قيام المؤسسات على أساس توازن السلطات " دولة المؤسسات"، وحرية

تشكيل الأحزاب السياسية والتنظيمات المختلفة ، وحرية التنافس الإقتصادي، واستقلالية السلطة القضائية التي تضمن دولة الحق والعدل والقانون.

وأما فيما يتعلق بصعوبات المرحلة الإنتقالية في الجزائر، فإنها متعددة داخلية وخارجية، وهذه البعض منها:

. السرعة في تنفيذ خريطة الطريق من دون تشاور وتوافق بين محتلف الفاعلين ، وفرض الحلول الأحادية من قبل السلطات الحاكمة، بل وحتى قيامها بتنظيم الإنتخابات من دون توفير الشروط الضرورية لنزاهتها والفوز فيها بنسبة لا تفوق 60% - كما في الحالة المصرية- ما من شأنه أن يشكل تراجعاً وعودةً للتسلط من جديد، ومن ثم إجهاض العملية الديمقراطية الناشئة.

. الإنقسام في أوساط الحراك والتراجع عن المطالبة بالتغيير الجذري.

. ضعف الضغط الشعبي في الميادين.

. تراجع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، كارتفاع معدل البطالة، وضعف التشغيل، والندرة، والرجوع إلى الحرمان من جديد ... إلخ.

. الانحراف عن السلمية نحو العنف المضمر.

. الدعم الخارجي للأنظمة التسلطية لضمان تدفق النفط ومصالح اقتصادية أخرى[37].

خاتمة:

إن نجاح أو فشل الموجة الجديدة للانتقال الديمقراطي في الجزائر التي لم تكتمل بعد ، قد تعود إلى عوامل متعددة داخلية وخارجية ، سياسية واقتصادية واجتماعية، ساهمت - ولا تزال تساهم- في عدم حسم الصراع حول مسألة تقديم تنازلات من أجل الحوار والتفاوض من أجل تحقيق التوافق لبدء بناء تجربة ديمقراطية صاعدة ، ذات خصوصيات جزائرية تقوم على ضمان الحريات، والمشاركة الشعبية.وإن التعنت والتصلب في المواقف وعدم التنازل من التيارين المتناقضين: التيار التغييري الإصلاحي الذي يطمح إلى التغيير الجذري بطريقة سلمية وسلسة، والتيار المحافظ المتخندق والمقاوم للتغيير، والذي رسم مساراً أحادياً للاستمرار في الحكم رغم ضعف المشاركة الشعبية، كل ذلك سيساهم في تأجيل وتعطيل وتراجع بناء التجربة الديمقراطية، رغم توفر فرص النجاح المتمثلة في انتشار التوافق المجتمعي والسلمية ،الأمر الذي سَيُحَوِّلُ المسار السياسي إلى مجرد سياسة للهروب إلى الأمام وتأجيل لمعالجة الأزمة السياسية، وهو ما ينجم عنه آثار داخلية وخارجية غير مُرضية . فعلى المستوى الداخلي، أن تؤخر بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتعيد إنتاج نظام تسلطي جديد؛ وعلى مستوى الخارجي، فإن هذه الآثار قد تكُبحُ أيضاً عملية "المحاكاة والعدوى والإنتشار" التي قد تفرزها التجربة الجزائرية.

الإستنتاجات والتوصيات :

من ضمن ما يمكن استنتاجه من خلال ماسبق ما يلي:

لا توجد قاعدة واحدة متكاملة وجاهزة في عمليات الإنتقال الديمقراطي يمكن الإعتماد عليها ، بل هناك مسارات وتجارب تختلف من بلد إلى آخر ، تبعاً للخصوصيات السياسية والمجتمعية لكل بلد.

. عملية الإنتقال الديمقراطي ليست عملية سهلة ، بل هي عملية صعبة ومعقدة ، وتتعدى إلى الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وهي ذات أبعاد خارجية ، بحيث لا تخلو من الدعم الخارجي للأنظمة الحاكمة التي تضمن المصالح الخارجية لدول أجنبية ، في حين لا يلقى الحراك سوى الدعم من بعض المنظمات الدولية والإقليمية غير الحكومية ، ولا سيما المهتمة بحقوق الإنسان.

. بروز تيارين أساسيين بعد انطلاق الحراك الشعبي ، وهما التيار التغييري والتيار المحافظ المتخندق كفاعلَين أساسَيْين في الحياة السياسية الجزائرية ، مع نمو الوعي نتيجة استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لنشر النضال وتوسيع رقعته وتبيان شرعيته.

إن عملية الإنتقال الديمقراطي لا تتحقق بين عشية وضحاها ، بل تستغرق مدى متوسطاً أو طويلاً .

لا تزال الجزائر كبلد مرشحة لإنتقال ديمقراطي ،ربما قد يكون نجاحا (الموجة الجديدة للديمقراطية) رغم الصعوبات والتحديات القائمة ، وذلك لاعتماد الحراك فيها على السلمية والتحضر .

. في حالة استمرار الحراك الشعبي السلمي والضغط على السلطة الحاكمة ، يمكن أن يتحقق الإنتقال الديمقراطي السلس مستقبلاً .

التوصيات:

. ضرورة تبني خطاب صريح قائم على الاحترام والحوار البيني، وتبني المرونة من جميع الفاعلين، لتحقيق التوافق والتماسكخدمةً للمصلحة الوطنية.

. ضرورة تقديم تنازلات من قبل جميع الفاعلين وتجنب التصلب ، لتجاوز تحديات الصراع الثنائي والتفتح على كل مكونات المجتمع ، من أجل إشراك الجميع في بناء ديمقراطية تشاركية صاعدة.

. ضرورة تحقيق انتقال ديمقراطي تدريجي قائم على الوعي والتفاهم والتوافق النابع من الخصوصيات وقيم الشعب الجزائري ، الذي سيركز على تحكيم الإرادة الشعبية في كل صغيرة وكبيرة لبناء ديمقراطية متوازنة .

ضرورة الإبتعاد عن الصراع والتعنت وتجاوز المصالح الخاصة ،خدمةً للمصلحة الوطنية ،والسعي لبناء ديمقراطية متكاملة تتسع للجميع وفي كل الميادين ، وتضمن الإستقرار السياسي والإجتماعي.

الهوامش :

1- EL Hadj Omar Diop, Partis politiques et processus de transition démocratique en Afrique noire. Editons bublibook, Paris: 2006, p.65.
2- Linz, Juan and Stepan Alfred. Problem of democratic transition and consolidation : southern Europe, South America, and post –communist Europe. p. 33.

3- موسوعة العلوم السياسية ، الجزء الأول. الكويت ، مطابع دار الوطن ، 1987 ص 476.

4- محمد محمود ربيع ،إسماعيل صبري مقلد وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1994، ص 488.

5- مصطفى كامل السيد، صلاح سالم زرتوقة، الإصلاح السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية. جامعة القاهرة، 2006، ص535 .

6- صموئيل هنتنغتون، النظم السياسية لمجتمعات متغيرة. ترجمة سمية فلو عبود ،ط 1، بيروت : دار السافي ، 1993، ص 47- 48.

7-هنتنغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب، ط 1، دار سعاد الصباح، الكويت: 1993، ص 217.

8- هنتنغتون، نفس المرجع، ص 248.

9- Lee Hong Sub- transition to democracy in Poland. Foreign Policy. 1, 2001. pp.2-3.
10 - Linz , and Alfred , op.cit, p.9.

11-حسنين ابراهيم توفيق الانتقال الديمقراطي اطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات، ملفات 2013/2/14، ص 4.

12 - Khider Mesloub, Secouée par le Hirak : l'Algerie à la croisée des chemins. L'Harmathan. Paris : 2020. p.6.
13 - Michael McFOUL, The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship No cooperative Transitions in the post Communist world. world politics ,Volum 54 ,2002, p.222.
14 - Dank Wart Rustow, transitions to Democracy toward a dynamic Model. Comparative politics ,vol. 2, No 3. April 1997. p. 345.

15- هنتنغتون، الموجة الثالثة ، مرجع سابق ، ص 227.

16- هنتنغتون ، الموجة الثالثة، نفس المرجع،ص 81.

17 – McFOUL , op cit. ,p 222.
18 – Linz , op cit. ,p 38.
19 Rustow ,op cit. , p. 345.

20-ليبهارت، أرنت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. ترجمة حسني زينه. معهد الدراسات الاستراتيجية،بغداد، العراق : 2006، ص 8.

21-عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي... إشكالاته : دراسة نظرية مقارنة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر: 2020، ص 514.

22- عبد الراحمن، مبتول، توافق سياسي واجتماعي وإصلاحات ضرورية للتغلب على اقتصاد ريعي. الجزائر اليوم، العدد 2013، صادرة بتاريخ 5 فيفري 2018.

23 – Mesloub , op. cit., p. 11.

24- Zoubir A Yahay , ' A Giant Afraid of its Shadow ' : Algeria Reluctant Middle power . in Adhem Saouli , Unfulfilled aspirations : middle power politics in the middle east . USA , Oxford university press .2020. p. 87.

25- أحمد السوسي، في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية . تونس : مطبعة لطرش ,2015، ص 225.

26 - Yahay ,op. cit., p.88.

28- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي للنظم العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (2008.1988).أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2009، ص 22.

27- علي الدين هلال السوقي، محمود ساعد محمد، إتجاهات حديثة في علم السياسية. القاهرة:. اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، المجلس الأعلى للجامعات ،جامعة القاهرة، 1999، ص141.

29- تقرير الديوان الوطني للإحصائيات . الجزائر : صادر بتاريخ 26 أوت 2020.

31 - Mesloub, op. cit., p.18.

30- تقرير الوكالة الأوربية لحماية الحدود وحماية السواحل (Frontex)، بولندا، صادر في شهري ديسمبر ويناير 2020.

32-نقرير صندوق النقد الدولي حول الإقتصاد الجزائري .صادر بتاريخ 19 أبريل 2020.

33- قرير الديوان الوطني للإحصائيات . الجزائر : صادر بتاريخ 11 يوليو 2021.

34- محمد زيتوني، الحراك السياسي في الجزائر وأزمة السلطة ما بعد بوتفليقة. مجلة قضايا ونظرات، فصلية، مركز الحضارة للدراسات والبحوث ، مصر: العدد 16 ،2020، ص 71.

35- زيتوني ، نفس المرجع، ص 68.

36- السوسي، مرجع سابق، ص 216، ص 224.

37- بشارة، مرجع سابق، ص 459.